مئة عام على تصريح بلفور

الثابت والمتحوّل في المشروع الكولونيالي إزاء فلسطين

تحرير وتقديم
ماهر الشريف

ترجمة
صفاء كنج

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحتويات

تقديم ..... ماهر الشريف 1

وليد الخالدي والتأريخ للنكبة ..... بيان نويهض الحوت 7

الشرعية الدولية والإخلال بالقانون الدولي ..... أنيس فوزي قاسم 27

تصريح بلفور في الأرشيف البريطاني، 1923: إعادة تقويم ..... سحر الهنيدي 57

تصريح بلفور في سياق الحرب ..... يوجين روغان 85

قرار تقسيم فلسطين وشرعية قيام دولة إسرائيل ..... شفيق المصري 101

تقلب الرؤية الفلسطينية للدولة ومأزقها الراهن ..... كميل منصور 113

الاستعمار الاستيطاني، بقعة عمياء: الصحافيون والكتّاب
الفرنسيون في فلسطين في عشرينيات القرن العشرين ..... آلان غريش 131

ما تدين به الحركة الصهيونية لتصريح بلفور ..... دومينيك فيدال 147

الازدواجية الكامنة في المشروع الصهيوني بين الهروب من
الاضطهاد العنصري وارتكاب مثله في سياق استعماري ..... جلبير الأشقر 159

تراكم المشاريع الكولونيالية على فلسطين ..... مضر قسيس 169

تصريح بلفور من وجهة نظر ضحاياه ..... رشيد الخالدي 195

من القومية العربية الجامعة إلى الوطنية الفلسطينية القطرية ..... ماهر الشريف 203

بريطانيا الاستعمارية: تصنيع «أوسلو الانتدابية» ثم استمرارها ..... خالد الحروب 217

موقف النظام الرسمي العربي إزاء قرار تقسيم فلسطين ..... حسن كريّم 245

تراكم المشاريع الكولونيالية على فلسطين

مضر قسيس

لفت نظري أحد الأصدقاء في بداية سنة 2017 إلى أن العدد 7، ذو المفعول السحري في الميثولوجيا القديمة، فعل فعله في فلسطين المعاصرة. فجزء بارز من مجموعة الأحداث التي تشكل سلسلة المصائب المتوالية وردات الفعل عليها وقعت في سنوات 1917 – تصريح بلفور، و1947 – قرار تقسيم فلسطين، و1967 – حرب حزيران/ يونيو، و1987 – الانتفاضة الأولى، و2007 – انقسام قطاع غزة عن الضفة الغربية، و2017 (التي لم تكن في الحسبان في حينه) – اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالقدس عاصمة لإسرائيل (وعد ترامب).

قدر أم فعل تاريخي إرادي؟

تبدو القضية الفلسطينية أول وهلة كأنها تراكم غير منتهٍ من الحظ العاثر، أو من المؤامرات المستمرة، أو كليهما! من المؤكد أن القضية ليست حظاً عاثراً، كما أن القول بالمؤامرة لن يفضي إلى التحرير. كما أن سرد المصائب المتوالية لن يفضي، بحد ذاته، إلى معالجة القضية، أو حتى إلى فهمها، ناهيك بإحراز تقدم في هدم أسبابها وأسسها. ولن يجدي نفعاً التفحص الظاهري لهذه المصائب. ولن يجدي نفعاً فحصها كأنها سلسلة أفعال خارجية أحادية، تقع علينا من حيث لا ندري. وبطبيعة الحال، فإنه كلما زاد المكون القدري في فهمنا، ورؤيتنا للقضية، كلما بتنا أقل قدرة على فعل شيء بصددها غير انتظار فعل القدر.

وعلى الرغم من أن أحداً (عاقلاً) لم يقل بقدرية الاستعمار، فإن اللجوء المتكرر إلى «قدرية التحرير» يشير إلى نزوع من هذا القبيل. كما أن التحول من خطاب المقاوِم إلى خطاب الضحية يشير إلى إمكان وجود قناعة (وإن كانت باطنية) بقدرية الحالة

الاستعمارية.

سأحاول الوقوف على بعض العوامل التي من شأنها إلقاء الضوء على الجوانب الضرورية للتخلص من المكون القدري (ذلك الذي يرى في الاستعمار فعلاً أحادي الجانب وليس تفاعلاً تاريخياً)، وأهمها وضع الأحداث الاستعمارية في سياق جامع، يوضح ارتباطات السلسة الطويلة من الأفعال رغم تنوع أبطالها. والجانب الآخر هو الدور المتعلق بفعلنا المقاوم ونجاعته وارتباط ذلك بفهمنا للفعل الاستعماري. ذلك لأن مقولتي الرئيسة التي أرجو أن تتمكن هذه الورقة من التأسيس لها، تتلخص في ضرورة تحرير الذات من الاستعمار كشرط لنجاح المقاومة والتحرر.

الواقعية السياسية

إن اختزال التفاعل الاستعماري في الفعل الاستعماري لا ينجم، في الغالب، عن نقص في إدراك ديالكتيك التفاعل الاستعماري، أو عن قصور في إدراك حتمية ردة الفعل على الفعل الاستعماري، أو شيء من هذا القبيل، بل هو نتاج الموقف الإبستيمولوجي للمستعمِر. وهو موقف يمكِّن المستعمِر من إضفاء تقييم إيجابي على مبادراته الاستعمارية عن طريق قياسها باستخدام نتائجها، فيهنئ نفسه، ويبرر فعله، ويعزز شرعيته لدى الجهات التي لا تدفع ثمن نصره، لكنها كانت ستدفع ثمن هزيمته، (بعكس المستعمَر، الذي يدفع ثمن نصر المستعمِر حرية ودماً). ذلك بأن الشرعية التي يحتاجها المستعمِر للقيام بالفعل الاستعماري والاستمرار به تتطلب عرض العملية الاستعمارية كعملية مجدية (من حيث نتائجها) لأولئك الذين يضفون سمة الشرعية على النخبة السياسية لدى المستعمِر.

ولمّا كان خضوع الإنسان «لسيطرة شخص آخر هو اختبار حسي يثير الشكوك في نظام الكون، بينما يستطيع المسيطر أن يتناساه، أو أن يفترض أنه جزء من النظام الطبيعي للأمور، وأن يخترع أو يقتبس أفكاراً تبرر حيازته السيطرة»، (حوراني 1997، 379) يجند المستعمِر العلوم الاستعمارية لإيجاد تأويل أيديولوجي لموقفه المعرفي على شكل مقاربة نظرية يُطلَق عليها «الواقعية السياسية». وهي، كما هو واضح، تشكل موقفاً وليس مقاربة. فالتصور السائد عند الذين يتبنونها يتعلق بفصل الفعل السياسي

(القوة) عن الفكر السياسي (الأخلاق).[1] ويمكن تلخيص «دور الواقعية السياسية في تقدير المركز البؤري للواقع السياسي وإمكان الفعل السياسي.» (Lánczi 2015, 4) أي أن هذا «الموقف» يقبل باختزال السياسة في الفعل السياسي المُقاس بمفعوله الذي يشكل محصلة للقوى في لحظة معينة. وينجم عن هذا الاختزال تهميش الفعل المقاوِم في كل مرة لا تتمكن المقاومة من فرض أمر ما على المستعمِر. وترتسم الصورة الشمولية كنتيجة لمحصلة القوى في تلك اللحظة الزمنية، وتتجسد هذه الصورة في علاقة الهيمنة الاستعمارية التي تشكل الجانب المنتصر، موقتاً، في العلاقة الاستعمارية.

وهكذا تعمل الواقعية السياسية على ترسيخ عناصر التوازنات اللحظية (الراهنة) في الوعي، وتتجاهل التمييز بين ما هو ناجم عن «العوامل الموضوعية»، وما هو ناجم عن «التوازنات النخبوية اللحظية» المرتبطة بوقائع عارضة تُحاك بأدوات تلعب فيها الأيديولوجيا (بما في ذلك الأسطورة) دوراً مركزياً. ويسمح ذلك، في حالة القضية الفلسطينية، على سبيل المثال، بتلخيص القضية بمجموعة من اللحظات الزمنية التي جرت على مدى قرن، وشكلت تتويجاً لمحصلات القوى في سنوات (تحمل أرقامها العدد 7).

ويمسي هذا الانتصار أسطورة (ميثولوجيا) ضرورية لاستدامة الدور الاستعماري للمستعمِر، وجزءاً من هويته. أي أن الموقف الإبستيمولوجي الذي يُنتجه المستعمِر يصبح شرطاً لوجوده، وقيداً عليه. وهذا بذاته هو ما يجعل الواقعية السياسية غير واقعية البتة، فهي تقبل أسطورة المستعمِر من حيث هو منتصر ومهيمن، ولكنها تترك جانباً أنه أمسى أسيراً لفعله السياسي ولفكره السياسي، الذي بات يتمحور حول أسطورة النصر، وبات مشروطاً بهذه الأسطورة؛ وهو ما يجعل المستعمِر مضطراً إلى الفصل بين الفعل والفكر.

وفي حين تبدو الواقعية السياسية ضرورية، بل ومربحة للمستعمِر، يبدو مستغرباً تبني المستعمَر لها. فما الذي يدفع المستعمَر إلى تبني الواقعية السياسية، وما يماثلها؟

1 من المفهوم أن «الأخلاق» هنا لا تعني بتاتاً «الأخلاق الحميدة»، لكنها تشير إلى الدوافع والمواقف المتعلقة بالعلاقات بالآخرين، أي قواعد السلوك المتبعة في بيئة معينة. وفي كل الأحوال، فمن الجلي أن المستعمِر يفضل تجنب النقاش الأخلاقي أياً كان!

لقد تغلغل الواقع الاستعماري وتراكم في كل البنى التي نتشكل فيها كمستعمَرين، إلى درجة بتنا نعيد إنتاج هذا الواقع (وأساطيره التي باتت جزءاً منه) في أفعالنا التي نصممها لأغراض المقاومة التي تشكل ردة فعل طبيعية وحتمية للفعل الاستعماري. بيد أنه من أجل أن تفضي المقاومة إلى التحرر من هذا الواقع، الذي يشكل استعمار العقل أحد معالمه، نحتاج إلى تفكيكه. ولغرض التفكيك لا يكفينا أن ننظر إلى تمثلات وتمظهرات هذا الواقع، بل علينا الغوص في أسبابه ومفاعيله، بما في ذلك الغوص في أنفسنا التي تشكل نتاجاً للتراكم الاستعماري (في فلسطين وغيرها). أي أننا نحتاج إلى ربط الفعل السياسي بالفكر السياسي، وعدم قبول الفصل بينهما كموقف إبستيمولوجي للمقاومة.

تتطلب عملية التفكيك، بالضرورة، القطع مع البنية المعرفية الاستعمارية، والتخلي عن أساطيرها، وعن كل ما يدفعنا إلى قبول هذه الأساطير وتبنيها. إن جزءاً من أسباب تبني هذه الأساطير، وقبول الوقائع اللحظية، بدلاً من التفاعل التاريخي، يعود إلى تفشي النظرة الفينومينولوجية، التي تُعنى «بدراسة المظاهر وليس الواقع.» (Smith 2016) فالتوقف عند ظاهرة تسلسل الانتصارات الاستعمارية واقتصار فهم الحالة الاستعمارية عليها (الأمر الذي يساهم، كما أسلفنا، في تشكّل الأسطورة الاستعمارية، وفي إضفاء الشرعية عليها) يجعل منا أسرى لهذه الأسطورة. ويؤدي ذلك إلى قبولنا التلقائي بعملية الفصل الاصطناعي بين الفكر السياسي والفعل السياسي. كما يؤدي قبولنا بالأسطورة الاستعمارية إلى إعادة سردها مترجمة إلى لغة المستعمَر (المقاوِم). وحين يستند مشروع المقاومة إلى هذه الأسطورة، فإنه يُنتج ميثولوجيا استعمارية «مترجمة» أو «مُوَطَّنَة».

وبطبيعة الحال، لا يتم قبول الأسطورة الاستعمارية عن طريق تبنيها «نصاً»، بل إن ترجمتها إلى لغة المستعمَر، وعملية توطينها تخضعها للتحوير والمواءمة مع «الواقع» كما يراه المترجم (وهي سمة الأساطير على العموم). لكن المترجم، في هذه الحالة، يلبس نظارة الاستعمار، وجل ما يستطيع فعله هو محاولة قلب الأدوار، فيتم إعادة إنتاج الأسطورة مقلوبة «رأساً على عقب» (لكنها نفسها). وتتجلى نتيجة عملية القلب في إظهار الوجه المقابل للواقعية السياسية، الذي يتجسد في «الرومانسية الثورية»، التي تختزل الواقع في الوجه المقابل للفعل الاستعماري، وتقدم قراءة قائمة على وقائع

عارضة (لحظية، تماماً كما هي وقائع الواقعية السياسية، بيد أنها تستخدم لحظات أُخرى)، وتتحدث عن المحصلة المرجوة، وليس عن المحصلة الراهنة، فهي تصور حتمية الانتصار بغض النظر عن الأحداث.

تجدر الإشارة هنا إلى أنني لست أشكك في أطروحة حتمية الانتصار، بل إني بصدد الدفاع عنها في هذا المقال، ولكني أؤكد أن الفعل الاستعماري المقلوب لا يؤدي إلى التحرير. الاستعمار يشكل صراعاً لا يستطيع الاستمرار إلى الأبد، وهو لن ينتهي إلاّ بانتهاء الاستعمار والعلاقة الاستعمارية، وزوال صفة المستعمِر والمستعمَر عن طرفي العلاقة الاستعمارية؛ أو باندثار المستعمِر، كما كانت الحال في حالة ألمانيا النازية؛ أو بالاندثار الفعلي للمستعمَر (كبنية سياسية اقتصادية على الأقل)، كما هي الحال لدى السكان الأصليين في أميركا الشمالية، أو أستراليا؛ وعادة ما يتزامن ذلك مع التطهير العرقي (بما في ذلك عن طريق الترانسفير).

بقي أن نذكّر بأن الحالة الأولى (انتهاء الاستعمار) لا تعني التحرر بالضرورة، لأنها، على الرغم من أنها تأخذ شكل الاستقلال السياسي، ونشوء الدولة ذات السيادة في أغلب الأحيان، فإنها يمكن أن تتحول إلى استعمار جديد يتخلى عن السيطرة العسكرية على المستعمَرة (الموقع الجغرافي للمستعمَر)، وتؤسس لبنى وطنية ودولية تحقق السيطرة على الموارد بطرق أُخرى. وهو موضوع لن نتطرق إليه في هذه الورقة.

أمّا عن سبب القناعة بعدم وجود إمكان فعلي لخيار اندثار المستعمَر في حالة فلسطين، فيعود إلى قراءة واقع المستعمِر الذي يحوي درجة عالية من التناقضات الداخلية، وإلى فشل النمط الإسرائيلي للاستعمار في عرض «رسالة حضارية» على غرار ما اعتاد المستعمرون الكلاسيكيون استخدامه لإنشاء تصور بأنه في مقابل آفات الحالة الاستعمارية هناك فوائد منها يمكن أن توازيها في القيمة، وإلى قيام شرعية المستعمِر على أساطير لا تمت إلى الحاضر بصلة. ومن جهة الفلسطينيين، فتعود استحالة تنفيذ مشروع تطهير عرقي بنجاح إلى وجود الشتات الفلسطيني، وإلى نجاح الفلسطينيين في تطوير آلية سلبية للمقاومة على شكل ما بات يعرف منذ عقود بـ «الصمود». ويضاف إلى ذلك الوضع الطبيعي والتاريخي للفلسطينيين في النسيج العربي.

حين نقول إن قلب الفعل الاستعماري لا يؤدي إلى التحرير، نعني أن ما نحتاج إليه هو تفكيك الفعل الاستعماري وإلغاؤه وليس قلبه. ويتطلب ذلك التفكيك بلوغ

درجة متقدمة في عملية كشف وقع الفعل الاستعماري على المستعمَر بتمظهراته المتنوعة، وإدراك تغلغله فيه، وإنتاج بنى معرفية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية جديدة تشكل بديلاً للواقع الاستعماري. وتتعلق عملية إنتاج البنى البديلة، ضمن أمور أُخرى، بنظرتنا إلى القوة (التي تجسدها في مرحلة الاستعمار السلطة الاستعمارية). فعلينا «استبدال رؤيتنا للمنبع الذاتي للقوة بفهم ذواتنا على أنها مشكّلة بالقوة.» (Allen 2008, 54) فـ«المستعمِر هو الذي زوّر ويستمر في تزوير الذات المستعمَرة، حيث إنه يستمد شرعيته، أي ثروته، من المنظومة الاستعمارية.» (Fanon 2004, 2) أي أن المستعمَر يحتاج إلى عملية تحول ذاتي تحررية لتجاوز «استعمار العقل»، وصولاً إلى الذات غير المزوّرة لنفسه. ومن شأن ذلك أن يشكل أرضية لتمكن المستعمَر من القطع المعرفي مع المستعمِر، تمهيداً للقطع معه في باقي المناحي.

التماهي مع المستعمِر

إن أحد التجليات الواضحة لتشوه تصور الاستعمار يكمن في تحديد كل من ذات وموضوع الاستعمار، أي الإجابة عن الأسئلة حول من هو المستعمِر؟ وما هو أو من هو المستعمَر؟ وما الذي يستهدفه الاستعمار؟ تشكل الإجابة عن هذه الأسئلة قاعدة أساسية في عملية تفكيك الاستعمار. ولا يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بشكل سليم ومفيد للمشروع التحرري من دون الانفكاك من الثنائية الاستعمارية التي توحي بضرورة الطباق بين المستعمِر والمستعمَر. ذلك لأن الثنائية الاستعمارية التي ترسخ صورتين منفصلتين، وشديدتي الاختلاف، لكن متشابكتان لكل من المستعمِر والمستعمَر، تشكل شرطاً للفعل الاستعماري، لا يستطيع المستعمِر من دونه أن يحقق غاياته ومآربه الاستعمارية.

للإجابة عن السؤال حول ذات المستعمِر، نشير إلى أن الضابط أو الجندي أو عنصر المرتزقة الذي ينفذ الفعل الاستعماري ليس هو المستعمِر، بل المستعمِر هو ذلك الذي يجني ثمار هذا الفعل. ففي حالة فلسطين، كما سنوضح لاحقاً، فإن إسرائيل برمتها، وليس فقط جيشها، أو مستوطنيها، تشكل مستعمِراً مأجوراً، أي أداة استعمارية، وليست هي المستعمِر الأصلي. وهي إذ تحاول (وتنجح) في التماهي مع المستعمِر الأصلي، تمسي مستعمِراً هي الأُخرى.

وللإجابة عن السؤال الثاني، عن موضوع الاستعمار بشقيه (ما ومَن)، نذكر أن القاطنين (أهل البلد) هم المستعمَر بصفتهم قاطنين، وليس بصفة هويتهم (الفلسطينية مثلاً)؛ وأن مواردهم هي الهدف وليسوا هم أنفسهم. يشير تيري إيغلتون بحق إلى «أن الإمبريالية البريطانية لم تكن يوماً مهتمة إذا ما كان الإيرلنديون إيرلنديين أو من الإسكيمو؛ وإذا ما كانوا بيض البشرة أو سودها؛ وإذا ما عبدوا الأشجار أو الثالوث. لم يكن الاهتمام بسماتهم الإثنية، بل بأرضهم، وقوة العمل التي يمتلكون.» (Eagleton (2001, 29

وهكذا يمكن القول إن الفعل الاستعماري هو فعل إرادي يبادر إليه المستعمِر ويستهدف المستعمَرة، ويقع المستعمَر ضحيته (لأنه يقطن المستعمَرة، ولأنه يملك قوة العمل). ويؤدي الفعل الاستعماري إلى ردة فعل لدى المستعمَر تتخذ شكل المقاومة، وتتطور العلاقة الاستعمارية المتشكلة من الفعل، وردة الفعل، وردة الفعل على ردة الفعل.... وهكذا دواليك. وفي هذا السياق، تصبح الهيمنة على المستعمَر شرطاً ضرورياً لنجاح الفعل الاستعماري، وتصبح المقاومة هي الوسيلة التي من دونها من غير الممكن تفكيك العلاقة الاستعمارية. ويكون الفعل الاستعماري محتوم النهاية لأن الفارق الكامن في أن موضوع الاستعمار يختلف عن هدفه، والذي يجعل من ذات المقاومة ذاتاً مستقلة عن هدف الاستعمار، يشكل عاملاً مهماً في فشل المستعمِر بالضرورة، إلاّ إذا تمكن من إبادة المستعمَر. أمّا الاستعمار الجديد (النيوكولونيالية) فيتسم بالهيمنة على المستعمَر كوسيلة للهيمنة على موارده، فلا يستهدف المستعمَرة بشكل (فيزيائي) مباشر؛ وهكذا يتخلص الاستعمار في شكله الجديد من المفارقة التي تحتم زواله. ويعني ذلك أن الاستعمار الجديد موجود ومتأصل في الاستعمار، ولكنه لا يستطيع أن يكشف عن نفسه، فيبقى «مستتراً» إلى حين بلوغ الاستعمار مرحلة الهيمنة الناجعة على المستعمَر. وتشكل هذه العناصر كلها، وتفاعلاتها، وتداعياتها، ما يُطلق علية «الحالة الاستعمارية».

وفي الوقت الذي لا مناص فيه من مقاومة التمظهر الفيزيائي للمستعمِر الجاثم أمام المستعمَر وعليه، لا يجدر التصور أن هذا بحد ذاته، يشكل المقاومة التي ستجبر الاستعمار على التراجع، أو تؤدي إلى قلب المعادلة، إلاّ إذا اشتملت هذه المقاومة على مقاومة المستعمِر المستتر بالإضافة إلى الظاهر. ولذلك فإن وضوح هدف

المقاومة يتطلب إدراك وإعلان أن الفلسطينيين ليسوا المستهدفين من وراء الفعل الاستعماري، وبأنهم ضحايا لأهداف لا تعير أهمية للبشر أصلاً، وأن الفكاك من الاستعمار لا يتلخص بإيجاد حل لمعيشة الفلسطينيين وصحتهم وتعليمهم، ولا حتى لحدودهم، ما دامت سيادتهم على أنفسهم ومواردهم لم تتحقق. إن إدراك (وإعلان) جميع ما سبق يشكل شرطاً ضرورياً لتحديد الهدف للمقاومة، فهو يمكّنها من بناء التحالفات التضامنية على مستوى العالم، وتحديد طبيعة التحالفات التي تتوافق فعلاً مع المشروع التحرري، وتمييزها من التحالفات المبنية على رغبة قوى معادية لتحقيق أهداف آنية، لا تخدم المشروع التحرري، لكنها تستخدم الشعب المضطهَد كورقة في صراعات القوى الاستعمارية على مراكز القوى العالمية. ولا يوجد مثال لذلك أوضح من مثال تحالفات الثورة الفلسطينية مع الرجعيات العربية، وما نجم، في نهاية الأمر، عن هذه التحالفات.

باختصار، إن استخدام الاستعمار للأدوات والتقنيات الاستعمارية، بما في ذلك الوكلاء على أنواعهم، يجعل قلب العلاقة الاستعمارية غير ممكن، فلا يوجد وكلاء للمقاومة على غرار وكلاء الاستعمار. وتؤدي محاولة قلب العلاقة الاستعمارية إلى تمويه الاستعمار في وعي المستعمَر، الذي يدخل في عملية تضليل ذاتية تتسم برؤية غير واضحة للمستعمِر (بالإضافة إلى تزوير المستعمَر). ولذلك فإن تشخيص ذات المستعمِر في تجلياتها المباشرة وغير المباشرة، في المركز والمحيط، في تجلياتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، في ذات المستعمِر وفي وكلائه (الأجانب والمحليين) ضرورية للغاية.

ويعني هذا على سبيل المثال، أنه في الوقت الذي يكون فيه الإنسان الفلسطيني هو المستعمَر (موضوع الاستعمار وليس هدفه) بلا شك، فإن العسكري الإسرائيلي والمستوطن الإسرائيلي اللذين ينفذان الفعل الاستعماري، والأكاديمي الذي يزودهما بالمعرفة الضرورية لفعلهما وسبل تنفيذه، ليسوا هم بعينهم المستعمِر، بل هم محض وكلاء و/ أو أدوات للاستعمار، والتخلص منهم لا يكفي لإنهاء الاستعمار. ولا يجدي نفعاً القول هنا بوجود الإرادة الاستعمارية عند العسكري، وعند المستوطن، وعند الأكاديمي المشترك في الجريمة الاستعمارية. فكل إرادة هي، في واقع الأمر، وعي زائف إذا لم تكن حرة، وإذا كانت حرة في هذه الحالة، فإنها تشكل تقاطعاً عارضاً في

أدوار الأصالة والوكالة أو التصميم والتنفيذ.[2] ومن دون النزوع إلى التبسيط، فإن مثال انسحاب إسرائيل من قطاع غزة مقارنة بانسحابها من الجنوب اللبناني، يمكن أن يشكل مثالاً واضحاً على هذه القضية، كما أن جيش لحد العميل شكل في حينه مثالاً آخر.

بيد أن هذه المعادلة تتغير في حال نجاح المشروع الاستعماري في التحول إلى وضع نيوكولونيالي. ففي هذه الحالة يتماهى المستعمِر مع وكلائه، ويتحول جزء من نخب المستعمَر إلى وكلاء استعماريين، ويصبح من الصعب تمييز الصديق من العدو، والحليف من العميل.

تتجسد حصيلة التراكم الاستعماري في نهاية الأمر في المستعمَرة بسكانها، وفي المستعمِر. ولا يجدي النقاش بشأن البنى الكولونيالية في فلسطين، ما لم يكن الهدف هو تحرير الإنسان، لأن تحرير الأرض من دون الإنسان (حتى على شكل دولة فلسطينية أو «وطن قومي للفلسطينيين» بلغة الاستعمار) يبقى مشروعاً استعمارياً هدفه استبدال المستعمِر السيّد بسيّد قديم – جديد. فمن دون تحرير الإنسان يبقى المستعمَر مستعمَراً، فلا يمكن التخلص من الاستعمار من دون التخلص من المستعمَر. ويتم ذلك، كما هو جلي بأحد طريقين: إمّا إبادة المستعمَر، وإمّا تحريره.

لذلك لا فكاك من الحالة الاستعمارية بالاقتصار على مقارعة المستعمِر، من دون الالتفات إلى أمرين: أولهما تحرير المستعمَر، وعدم الاكتفاء بتحرير المستعمَرة؛ وثانيهما القطع مع أدوات المستعمِر وحلفائه بصورة مبدئية.

الاشتباك والانفكاك

ما من شك في أن الهدف النهائي للمشروع التحرري في الحالة الاستعمارية (وفي غيرها أيضاً، لكن هذا ليس موضوع هذه الورقة) واضح: تحرير الإنسان. وهو هدف منعزل ومستقل، في نهاية الأمر، عن المستعمِر، ويتطلب تحقيقه الانفكاك عن المستعمِر لا الاشتباك معه. ولأن المستعمِر يدرك ذلك جيداً، فإنه لا يتيح مجالاً أبداً لهذا الانفكاك. تشكل الممارسات الاستعمارية في فلسطين على مدى القرن الماضي

2 أشير هنا إلى أن دور الأكاديمي، بما هو قادر على الفعل الحر، ومدرك له، يشكل جريمة أشد بشاعة من جريمة الجندي المسلح الذي يواجه المستعمر وجهاً لوجه.

دليلاً ساطعاً على ذلك. فالمستعمِرون، على اختلافهم وعلى الرغم من اختلاف الحقب، وتغير الأدوات، لم يغضوا النظر يوماً عن أطفال في قرية نائية يعتصمون أو يتظاهرون ضد الانتداب أو الاحتلال إلاّ وأتى المستعمِر لهم بنفسه وبقوته، وهاجمهم، واعتدى عليهم من أجل أن يثبت أنه قادر على السيطرة، على الرغم من أن الشعار الذي استخدمه في الغالب يندرج تحت بند «الدفاع عن النفس»، أو «استباق الخطر»، أو «الحفاظ على السلم»، أو غير ذلك من أكاذيب استعمارية وقحة، لطالما أخذها المستعمَر بعين الاعتبار على الرغم من إدراكه التام لزيفها.

لكن المستعمَر أيضاً قلما سعى للانفكاك، بل إن المقاومة عادة ما تقدس الاشتباك. ولسنا هنا بصدد فحص التكتيكات وما إليها، لكن، الهدف اليومي للمقاومة التي تشكل الآلية الأساسية لعملية التحرر لم يكن يوماً الانفكاك. بيد أن الاشتباك، على ضرورته التي يدركها الجميع، غير قادر على مواجهة الاستعمار، فالاشتباك ممكن فقط مع وكلائه، وأدواته. كما أن اختزال الاستعمار في أدواته يشكل مقتلاً للمشروع التحرري. أمّا اختزال هدف التحرير الكامن في تحرير الإنسان (مع موارده) في تحرير الموارد التي يسعى وكلاء الاستعمار للهيمنة عليها، فهو مقتل آخر. وقد كانت المقاومة مدركة وواعية لهذا التمييز (بين التكتيك والاستراتيجيا).

يكمن السبب وراء استراتيجيا الانفكاك في ضرورة نقض الأسس التي تشكل شرطاً للاستعمار، وأحدها، كما أسلفنا، هو تشابك الثنائية الاستعمارية. ولا يعني الانفكاك هنا الهروب أو الانهزام أو الوقوف موقف المتفرج، بل إن الاشتباك يشكل أداة ضرورية لعملية الانفكاك، لكنه يجب أن يكون مقصورا على الفعل المقاوم الذي يتحدى شروط الاستعمار ومقوماته وأسسه، من دون أن يوفر له الغذاء ويعزز أساطيره المُشرعِنة. وبكلمات أُخرى، فإن استخدام التكتيك يشكل آلية لحركة المقاومة، بيد أن التوقف عنده يشكل توقفاً قاتلاً للمقاومة (استراتيجيا فشل).

إن الهدف الكامن في إنهاء الاستعمار يشكل شرطاً ضرورياً لتحرير الإنسان، ولا يمكن أن يُستبدل هذا الشرط بالانتصار على أدوات الاستعمار، أو حتى على وكلائه. ولا يعني هذا غياباً لضرورة التخلص من الوكلاء أيضاً، ولا لضرورة تفكيك الأدوات وتجييرها للمعركة التحررية لكي ترتد الأدوات التي صممها الاستعمار للهيمنة على المستعمَر إلى المستعمِر نفسه كما في تعبير ماركس الشهير.

تشير ميسون سكرية خلال عرضها لكتاب «فلسطين وطن للبيع»، الذي يسعى مؤلفه لتسليط الضوء على رفع الغطاء عن ممارسات النخب الفلسطينية المتماشية مع السياسات الاستعمارية، في معرض نقاشها للحلول التي يقترحها المؤلف، تشير إلى أن «المفارقة أن كل هذه النقاط، المقدمة بما هي حلول، تنتمي إلى الوصفات الجاهزة التي يدعو إليها البنك الدولي أصلاً وسواه من مؤسسات الدعم الدولية، فيبدو مما سبق أنّ العمل خلال عشرين عاماً في قطاع التنمية، يعوق أي إمكان لتخيّل أيّ شيء آخر يقع خارج ما قد جرى تعويدنا عليه. ربما هو سلطان الأيديولوجيا النيوليبرالية التي جففت قدرتنا على مجرد التفكير بوصفات تتعدى تلك التي يقدمها النظام النيوليبرالي نفسه والذي يفترض بالكتاب أنه ينتقده.» (سكرية 2012، 110) وطبعاً، فلا تقتصر هذه الظاهرة على العاملين في قطاع التنمية، بل تتعداهم إلى مختلف فئات النخب التي لا يكتفي الاستعمار بتصفية أدمغتها المستعمَرة من كل شكل وجوهر. (Fanon 2004, 149) أي أن استخدام أدوات التنمية والتعليم، وغيرها من الأدوات الاستعمارية، كوسيلة للمقاومة، وهو أمر ضروري، يصبح مقتلاً ما لم يتم تجييره لخدمة مشروع تحرر الإنسان، بدلاً من مشاريع تحسين الأوضاع المعيشية، أو بناء المؤسسات، أو إرساء أسس الحكم، وغيرها من مشاريع.

كلنا في الهمّ شرق

إن النقاش الحديث نسبياً بشأن حالة الاحتلال طويل الأمد، يمكن أن يشكل عاملاً إضافياً في تدعيم وجهة النظر المطروحة أعلاه. ولا يستقيم هذا التدعيم بسبب التفات بعض خبراء القانون الدولي إلى إمكان «تحول الكم إلى كيف»، وهو جوهر الحجة القائلة بتغير طبيعة الاحتلال بسبب طول أمده، بل لأنه بالأحرى يذكرنا بأن القانون الدولي المشار إليه في هذه الحالة لا يعالج تراكم البنى الاستعمارية وتعدد أشكالها (والاحتلال أحدها، والانتداب والوصاية أحدها، وهناك الكثير غيرها بين المباشر وغير المباشر)، كما أنه لا يتطرق إلى عملية إفراز البنى الاستعمارية لبنى هيمنة مضافة على المستويات كافة.

فعلى المستوى الدولي يشكل القانون الدولي أحد أوضح أشكال الهيمنة الخارجية. فهو، على الرغم من إعجابنا الشديد به، يجعل الحقوق مشروطة بضوابط،

وآليات، لكنه لا يعرّف آلية لتحقيقها. ثم تأتي الفاعلية الثانية على المستوى الدولي، والتي تشكل منظومة التأجيل والمماطلة، وتتجسد في أشكال متنوعة، ليس أقلها المساعدات الدولية التي يُرجى لها أن تلعب دور المخدر للمستعمَر، وقد نجحت في ذلك مراراً.

أمّا على المستوى الإقليمي (وهو دائما موجود لأن للاستعمار بالضرورة جغرافيا)، فإن الحالة الاستعمارية فرضت وتفرض حاجات إلى أحلاف وآليات تنسيق، وتنازلات، واعتبارات تتناقض في أحيان كثيرة مع المشروع التحرري، وتفرض تبعيات متنوعة، دفعت بالعديد من القيادات الفلسطينية إلى الصراخ بشأن استقلال القرار الوطني!

أمّا محلياً، فإن أنماط الهيمنة التي أفرزتها، وما زالت، الحالة الاستعمارية تراوح بين بنى الهيمنة في داخل التنظيم السياسي، وبنى الهيمنة في حياة السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وفي داخل الأسرة، وفي المؤسسة، وفي المخيم، وفي أماكن ومواقف لا حصر لها. وعلى الرغم من أن بنى الهيمنة هذه موجودة بغض النظر عن العلاقة الاستعمارية (فالأخيرة في الواقع ليست سوى أحد الأشكال المتعددة للهيمنة في العالم المعاصر)، فإنها تضفي على أنماط الهيمنة الأُخرى رونقاً ونكهة وألماً من أنواع خاصة!

وخلاصة القول في هذا الصدد، إن الامتدادات المتنوعة لبنى الهيمنة التي تشكل حليفاً طبيعياً للاستعمار، وعلى الرغم من وجود تناقضات داخلية بينها، تبدو لوهلة كأنها فرصة تلوح للمستعمَر ليفلت من الاستعمار عن طريق التحالف مع عدو العدو، ناسياً (أو متناسياً) أن عدو العدو في هذه اللحظة العابرة هو صديق العدو في الأمس وفي الغد. بيد أن المكانة العليا «للّحظة»، التي تتسم بما يشبه القدسية في الواقعية السياسية، تعمي البصيرة عن الواقع!

يبدو أول وهلة أن الاستعمار هو فعل دولي ذو مفعول محلي، وأن التخلص من مفعوله، بالتالي، يمكن أن يتم محلياً. وهذا ما تشير إليه أغلبية شعارات حركة التحرر الوطني، والتي قبلت ببعض التعريفات الإثنية والثقافية، وما شابهها للاستعمار، إذ تتسم هذه الصفات بالمحلية كما أسلفنا. بيد أن قصر الاستعمار على مفعوله المحلي يشكل نظرة أحادية الجانب (غير تاريخية) للتفاعل الاستعماري. وفي الوقت الذي

يمكن أن نجد فيه مشاريع ناجحة لمقاومة الاستعمار محلياً، وعلى مستوى ضيق، نجد أن هذه المشاريع نجحت، في الغالب، في مراحل تشكّل الاستعمار (في مرحلة المبادرة إلى الاحتلال العسكري على سبيل المثال) وليس بعد استقراره وتجذر بناه.

إن الانتشار العالمي لنجاحات حركات التحرر الوطني، وطبيعة الأحلاف التي نشأت قبيل، وفي إبان، نجاحها وبعيدها يُظهر أن حقبة التحرر الوطني كانت عالمية الطابع، وليست محلية على الرغم من التمظهرات المحلية للنجاحات المتعددة. وللتأمل في هذه القضية بشكل أفضل، من الجدير الالتفات إلى الطبيعة التاريخية (الزمكانية) لعملية المقاومة. فالتاريخ لا يُقاس بالسنوات، بل بالحقب والسياقات.[3]

تشكل الحالة النيوكولونيالية التعبير الأوضح عن السمة العالمية للفعل الاستعماري (على الرغم مما يبدو من محليته)، وذلك لأن الفعل النيوكولونيالي يجسد آليات الاتصال بين الأفعال الكولونيالية المتعاقبة، وصولاً إلى الحالة النيوكولونيالية. وقد شكلت بعض الأحداث السياسية في سنة 2017 مؤشراً إلى ذلك. فقد كان احتفال رئيسة حكومة بريطانيا بتصريح بلفور لافتاً للنظر (وشكل احتفاؤها بالمناسبة وبضيفها رئيس الحكومة الإسرائيلية مع إعلانها أن جزءاً من التصريح (الذي يتعلق بعدم المساس/ الإجحاف بحقوق السكان الأصليين) لم ينفذ بعد، على الرغم من مرور قرن، وهذا، بالتأكيد سبب وجيه لتقديم الاعتذار)، وشكل هذا الاحتفاء مهزلة استعمارية تعبّر عن الصلافة المتبادلة والمتراكمة للحليفين الاستعماريين. ثم جاء إعلان الرئيس الأميركي التوثيق السياسي الأميركي للواقع الاستعماري (الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل) بصورة فظة ومتعالية، ومتسمة بالجهل الفاحش، ليعلن أن الاستعمار لم يعد قادراً على ابتكار آليات جديدة للهيمنة والإقصاء، فعاد ليجدد الأدوات القديمة، ويذكرنا بتصريح بلفور.

تغلغل الوعي الاستعماري ومنطقه

إن أحد الأوجه المعروفة والموثقة جيداً للواقع الاستعماري هو رؤية الحالة الاستعمارية في ثنائيات يبتدعها المستعمِر ويعيد المستعمَر إنتاجها. تنتج من هذه

3 أشير هنا إلى حقبة التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ونشوء حركة عدم الانحياز وازدهارها، وتبوئها دوراً مهماً في منظومة العلاقات الدولية.

الثنائيات عدة أمور لا بد من كسرها أو تجاوزها كشرط لتفكيك المشروع الاستعماري: **الأمر الأول**، هو فصل الاستعمار عن بيئته الاستعمارية وسياقه الدولي وعدم وضعه في سياقه الإمبريالي و/ أو الكولونيالي الجديد، وفصله، على الأقل جزئياً، عن حلفائه الإقليميين والمحليين. وتشكل عملية الفصل هذه نتاجاً مباشراً للموقف الإبستيمولوجي للمستعمِر، والذي يعمد إلى حصر الظواهر الاستعمارية وعزلها في الزمان والمكان. والأمر **الثاني**، هو قبول العدو المستعمِر كما يعرض نفسه من دون خدش السطح ناهيك بالتفكيك، وهو نتاج الموقف الفينومينولوجي للمستعمِر.

لنأخذ، مثلاً، هو قبول الطابع القومي للمستعمِر وللمستعمَر، وتعريف الصراع الاستعماري وفهمه على أنه صراع قومي يمكن في بعض الأحيان (ولا سيما في الحالة الفلسطينية) اختزاله إلى مكونات إثنية، أو دينية، أو ما شابه. يقول فانون «إن تفكيك الاستعمار يوحد العالم بقرار راديكالي حول إزالة فروقه، عن طريق توحيده على أرضية القومية، والإثنية أحيانا.» (Fanon 2004, 10) بيد أن الممارسة الطبيعية الكامنة في استخدام أدوات المستعمِر (القومية والدولة على وجه التحديد) في عملية تفكيك الاستعمار، لا تعني، بالضرورة أن هذه الأدوات تنتمي فعلاً إلى المستعمَر، وأن عليه إعادة إنتاجها. فالقومية هي أسطورة الحداثة، أمّا سائر الهويات، فهي إمّا نسخ ما بعد حداثية لذات الأسطورة، وإمّا نسخ مُجترّة من الماضي القروسطي لما طورته الحداثة في أسطورة القومية، وما تحتاج إليه من لبنات (مثل الفردانية) ومنظومات (مثل الليبرالية). وفي كل الأحوال، فإن ما يحفز المستعمِر ويدفعه نحو الاستعمار هو الرغبة في الهيمنة على موارد المستعمَر، وتسخيرها بما في ذلك طاقته البشرية، وليس انتماؤه القومي أو الإثني، اللذين يستخدمهما ذريعة لتحصين نفسه في مركزه، ولبناء التحالفات مع أشباهه. كما أن الوعي القومي عند المستعمَر ينشأ، بصورة رئيسية، كردة فعل على الممارسة الاستعمارية. فيكتب رشيد الخالدي في معرض نقاشه لتشكّل الوعي القومي المعاصر للفلسطينيين قائلا «إن ما يحصل للفلسطينيين على نقاط العبور هذه [المعابر، والحواجز، ونقاط التفتيش، وما شابه]، يجلي لهم كثرة ما هو مشترك بينهم كشعب.» (Khalidi 1997, vi)

والأمر **الثالث**، هو تغييب المكون الاستعماري الذي يكتسبه المستعمَر، ومن ثم يعيد إنتاجه، وصولاً إلى أدوات المقاومة التي تكبل المقاومين (وتفنيهم أحياناً)

بدلاً من تحريرهم. ويستمر هذا التغييب في مرحلة الاستقلال، فبدلاً من التحرير بعد إنهاء الاستعمار، نحصل، ببساطة، على البنى الاستعمارية القديمة مكررة بصيغ وطنية جديدة.» (Said 2001, 74)

كما ينشأ، ضمن منظومة علاقات القوة، واقع يُمسي فيه المستعمَر صاحب هوية بهذه الصفة (المستعمَر) تحديداً (هوية الضحية)، وتصبح هذه الهوية معلماً ضرورياً لموقعه الاجتماعي الذي يشكل شرط وجوده، ويصبح التخلي عن هذه الهوية بمثابة انتحار اجتماعي، فيتمسك بها، ويضطر، من أجل الحفاظ على هويته إلى التمسك بالاستعمار والحفاظ عليه خوفاً من أن يخسر الاعتراف الاجتماعي. وبحسب بتلر، فالتخلي عن الدونية هو تخلي عن الهوية الذاتية، فعلاقات القوة التي تجعلهم دونيين هي ذاتها التي تشكّلهم. (Allen 2008, 11) ولهذا السبب نجد المستعمَر يصر على هويته التي صاغها له المستعمِر ضمن المسعى الاستعماري لصوغ الثنائيات. ذلك بالتحديد لأن المستعمَر يحتاج إلى تمييز نفسه عن المستعمِر كي يحدد معالم الأخير ويقاومه، لكنه، بهذه الطريقة، يعرف المستعمِر على أساس القبول بأسطورة المستعمِر وليس على أساس تشخيص هويته الحقيقية.

شروط تفكيك البنية المعقدة للاستعمار

إن المقولة الرئيسة التي أصبو إلى التأسيس لها تتلخص في أن عملية التحرر يجب أن تبدأ من أعقد ما أنتجه الاستعمار، وأبعد ما وصل في الهيمنة عليه، وأكثره رسوخاً في المستعمَر (مثل استعمار العقل)، وضرورة الشروع في تحريره كنقطة انطلاق، ذلك لأنه بغير ذلك ستكون مقاومة الاستعمار نفسها أداة بيد المستعمِر، ولن تفضي هذه المقاومة إلى الحرية، حتى ولو أدت إلى الاستقلال!

إن تعدد المراحل التاريخية للحالة الاستعمارية في فلسطين يشير إلى ضرورة ربط معالجة العلاقة الاستعمارية بالانطلاق من المشروع التحرري وليس المشروع الاستعماري. وتكمن أهمية هذه المقاربة في أمرين: أولهما يتعلق بالحفاظ على بوصلة المشروع التحرري وهدفه المنفصل، في نهاية الأمر، عن المستعمِر. أمّا ثانيهما، فيتعلق بجانب عملي يتلخص في تنوع أشكال وأدوات ووكلاء وتمظهرات الاستعمار وتعددها. بيد أن هناك وحدانية في هدف التحرر.

لقد خضعت فلسطين للمخططات الاستعمارية المعاصرة في خضم الصراعات بين القوى الإمبريالية والإقليمية على حد سواء، وصولاً إلى الاستعمار الاستيطاني الإحلالي المتجسد في الاحتلال الإسرائيلي، وتجاوزته، من خلال منظومة متكاملة للإذعان باستخدام الاتفاقات ذات الطابع الدولي، وبالاعتماد على موارد خارجية للعيش، ومصادر غير محلية للشرعية. فباتت اليوم تعاني أشكالاً متعددة للتبعية، وتخضع للنظام النيوكولونيالي المعقد الذي لا يمكن فيه تعريف مستعمِر واحد؛ بالإضافة إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

إن من الواضح أن العملية الاستعمارية عملية متراكمة، وأن الاحتلال البريطاني، على سبيل المثال، لم يكن لينجح من دون وجود الحالة التي كانت فيها فلسطين في إبان سيطرة الإمبراطورية العثمانية عليها. أمّا ارتباط الاستعمار الإسرائيلي بالاستعمار البريطاني فلا يحتاج إلى تذكير، كما أن ارتباط الوضع الراهن بمواقف الإمبرياليات العالمية جلي أيضاً. إن من غير المعقول أن يقوم المستعمَر بخوض معركته التحررية على كل هذه الجبهات. لذلك لا بد من تشكيل خطة قائمة على الوحدة الموضوعية والفعلية لكل الوقائع الاستعمارية، يكون هدفها معرفاً، من حيث نضاله التحرري وأهداف هذا النضال، أو، بالأحرى، هدفه المركزي.

أي أني أقترح مقاربة للقضية الجاثمة أمامنا (قضية الاستعمار) مختلفة عما هو دارج (في الخطاب الدارج). وعلى وجه التحديد، فإني أقترح مقاربة التحرر (التي تنطلق من النزوع نحو الحرية) بديلاً لمقاربة الاستعمار (التي تنطلق من واقع القهر الاستعماري). ويكمن أحد الفوارق المهمة في أن مقاربة التحرر هي مقاربة مستقبلية الطابع، بدلاً من المقاربة الماضوية. وهي بسبب طابعها المستقبلي تمكننا بصورة أفضل من توجيه بوصلة التفكير والتخطيط في الاتجاه الأنجع، أو التطلع إلى المستقبل بدلاً من الاقتصار على نبش الماضي الاستعماري. وطبعاً، أجد ضرورياً الإشارة في هذا السياق، إلى أن هذه المقاربة تختلف عن غيرها بالتسلسل المنطقي للتحليل وليس باختيار العناصر أو الوقائع التي يتعامل معها. لا تختزل المقاربة المقترحة القضية في المستقبل (بإهمال الماضي)، ولا تحاول تجريد الموضوع بإخراجه من سياقه التاريخي، لكن هدفها لا يقتصر على فهم الماضي، وتشخيص الحاضر، بل يكمن في الأساس في صناعة المستقبل. والأهم من ذلك، أنها تمكننا من التعامل والتفاعل مع

الفعل الاستعماري (سواء كان خارجياً أو داخلياً) من دون أن نصبح أسرى له، ومن دون أن يقتصر فعلنا على ردة الفعل.

مراحل عملية التفكيك

تتسم عملية تفكيك الاستعمار، بصفتها عملية تفكيك، بأنها تبدأ بالأعقد. ولهذا السبب، فلا بد من أن تتشكل من مرحلتين رئيستين: الأولى، وهي مرحلة المجابهة الشاملة مع الاستعمار على الأسس الفينومينولوجية (المجابهة مع كل تمظهرات الاستعمار الواضحة للعيان). ويتم في هذه المرحلة تركيب المقاومة (تشكلها كرد فعل في البداية، ونضوجها، واكتسابها كينونة مستقلة، وازدياد تعقيدها فكريا ومن حيث الجاهزية والتخطيط والعقيدة). والمرحلة الثانية هي مرحلة التفكيك الناجع للاستعمار، والتي تبدأ بعد انتقال المقاومة من مجابهة تمظهرات الاستعمار إلى مجابهة جوهره وشروطه (تصميم المشروع التحرري المستقل بعد القطع مع الاستعمار). كما يشير إدوارد سعيد، فـ«هناك لحظتان سياسيتان خلال عملية الإحياء الوطنية لكل منهما ثقافتها التخيلية، لكن الثانية تبدو غير ممكنة من دون الأولى. أولهما كانت مرحلة المعاداة القومية للإمبريالية؛ أمّا الثانية، فهي حقبة المقاومة التحررية المعادية للإمبريالية، التي، في الغالب، تبعت الحقبة الأولى.» (Said 2001, 76) ويرتبط تمايز اللحظتين السياسيتين بقبول الثنائية والوصف الذاتي للاستعمار؛ ومن ثم بالقطع معه، وبإنتاج المشروع التحرري المستقل. أي أن اكتمال المرحلة الثانية يشكل إعلان بلوغ حالة التفكيك. لكن الاكتمال التام للمشروع التحرري (التفكيك التام للاستعمار) يحتاج إلى مرحلة ثالثة لاحقة صعبة وخطرة هي مرحلة تفكيك المقاومة. فـ«على كل سياسة تحررية أن تنطلق من المحدد/ الخاص، لكن عليها أيضاً أن تخلفّه وراءها.» (Eagleton 2001, 30) وتكون المرحلة الثالثة هذه بمثابة ولادة حقبة الحرية.

يتضح أن القبول بالمعادلات البسيطة أو المبسطة للعلاقات الاستعمارية، يشكل تبديداً للطاقة، وتأجيلاً للانخراط في مرحلة النضال الناجع لتفكيك البنى الاستعمارية للتحرر. وتشمل البنى المبسطة كثيراً مما ذكرناه سابقاً، مثل الثنائية، والهوياتية، وما إلى ذلك.

فإذا دخل المستعمَر، المرحلة الثالثة من عملية التفكيك (مرحلة تفكيك المقاومة)

قبل إنجاز مشروع التحرر (كما جرى في فلسطين)، تكون البنى الاستعمارية قد وصلت إلى مرحلة من التغلغل والمناعة، والقدرة على إعادة إنتاج ذاتها، وباتت تتغذى بالموارد المحلية، إلى درجة تجعل من عملية التحرر عملية تتطلب تفكيكاً شاملاً عالمياً للبنى الكولونيالية، وليس مجرد استئصال محلي للحالة الاستعمارية. وتكون الخيارات أشد صعوبة إذا ما حدثت عملية الانتقال قبل الولوج إلى المرحلة الثانية بطبيعة الحال. ويصبح مشروع التحرر الوطني مشروعاً مشروطاً بالتضامن الأممي، ومرتفع الثمن، وشديد الألم.

إن هدم البنى الاستعمارية، مهما تراكمت، يبدأ من القضاء على آليات الحضانة التي تمكن عناصرها من إعادة إنتاج ذاتها محلياً (أي في داخلنا كأفراد، وجماعات، ومجتمعات، وشعوب، وكيانات سياسية). إن تجفيف البيئة المغذية لعملية إعادة إنتاج الاستعمار يشمل الصراع مع المنابع المختلفة لهذه البيئة. أي مواجهة أو مجابهة الدعم المادي والعسكري من المركز الاستعماري، ومقاومة تسخير الموارد المحلية وغير المحلية لخدمة الأهداف الاستعمارية، والتي تشمل إنشاء شبكات العملاء وتطويرها، وشبكات المصالح المحلية المرتبطة بالاستعمار، والتحالفات الاستعمارية الدولية (التي تعبّر عن نفسها أحياناً عبر منظومة القانون الدولي والاتفاقات السامية)، وغيرها.

كما يجب أن تمتد المقاومة إلى مقاومة الأيديولوجيا الاستعمارية التي تركز على الثنائيات الضرورية للحفاظ على البنى الاستعمارية، وإلى منظومتها الثقافية التي تتسم بالإصرار على التمييز بين المحلي/ الأصلي/ الحقيقي والوافد/ الزائف/ الدخيل وما إلى ذلك. وتعتبر المهمة الأخيرة (مجابهة المنظومة الأيديولوجية/ الثقافية) هي الأصعب، إذ إنها تشكل في مراحل المقاومة الأولى عنصراً ضرورياً يستخدمه المستعمَر لتحديد معالم المستعمِر وعزله ومقاومته، ذلك على الرغم من أن المستعمِر يقوم، بالضرورة، بتمييز نفسه، وعزلها عن المستعمَر.

إن قيام المستعمَر باستخدام هذه الوسائل يُكسِب المستعمِر القدرة على الحفاظ على جميع البنى الاستعمارية التي تغلغلت في المستعمَر بعد أن باتت تبدو كأنها تتسم بالأصلانية نتيجة قيام المستعمَر بإنتاجها بنفسه. ويقوم المستعمَر باستخدامها وإنتاجها والحفاظ عليها كسمة أصلية فيه، بل ويفتخر بها، رغم حاجته إلى التخلص منها في المرحلة الثالثة، لأنها أدوات استعمارية بامتياز. ويشكل العنف (بما في ذلك العنف

الثوري) نموذجاً واضحاً لهذه الظاهرة.

وإذاً، فمن المعقول أن يقوم الاستعمار بتكرار أفعاله بصورة نمطية، لأنه يستهدف نفس المستعمَرة، ويعتقد (وهو ربما على حق) أن هناك تقنيات (مثل العنف وسياسة فرق تسد) لها مفعول السحر في إنجاز المهمات الاستعمارية. بيد أن بقاء المستعمَر في الدائرة الأولى للمقاومة بعد إعادة تشكّل الاستعمار عدة مرات، وتحوله من شكل إلى آخر وصولاً إلى الحالة النيوكولونيالية، يُمسي غريباً، وغير مقبول عقلياً. فتكرار ردات الفعل، التي عدا كونها باهتة جداً ولا تمتلك رصيداً من النجاح، أو حتى احتماله حتى ولو بصورة جزئية أو مبتورة أو مشوهة، لن ينجح ما لم يخرج من حلقة المقاومة الأولى (ردات الفعل المحلية) إلى الحلقة الثانية (بنية المقاومة المعقدة، والمرتبطة بالعقيدة، والمتخلية عن الثنائيات الاستعمارية).

المفاهيم الناظمة للمشروع التحرري

هناك عدة مفاهيم محورية في المشروع التحرري العربي بصورة عامة، والفلسطيني بصورة خاصة، تراوحت أهميتها في الخطاب وفي الفعل السياسيين منذ بداية القرن الماضي بشكل كبير. من هذه المفاهيم (وهناك غيرها، مثل النهضة، التي لن نتطرق إليها هنا): القومية (الوطنية)، والسيادة (الحكم الذاتي بعد انتهاء الاحتلال)، والدولة (الاستقلال). ويتسم المشروع التحرري العربي، إجمالاً، بأن هذه المفاهيم تتبوأ مكانة مركزية في فكره، فهو مشروع يسعى للتخلص من الاستعمار، والاستقلال الوطني، وبناء الدولة القومية.

وتتسم هذه المفاهيم كلها بارتباطها الوثيق بالبيئة الاستعمارية، وأساطيرها، وثنائياتها، وهي كلها ذات طابع حداثي مرتبط ببنية النظام الرأسمالي العالمي. ولهذا السبب على وجه التحديد، يبدو ضرباً من الخيال التفكير بالمشاريع السياسية من دون ارتباط بهذه المفاهيم. بيد أن هذا الارتباط هو بعينه ضرب من ضروب التمسك بالعلاقة الاستعمارية.

أبدأ بالتذكير بتقهقر الدولة القومية، لكن هذا التقهقر ليس هو السبب في القول بضرورة مراجعة مكانة مفهوم القومية في العملية التحررية (على الرغم من أنه بات، بوضوح، يشكل سبباً مضافاً). أمّا السبب الأساسي لضرورة القطع مع الصيغة القومية

لمقاومة الاستعمار فهو القطع مع الأيديولوجيا الاستعمارية.

لا يمكن إحراز نجاح يذكر في بيئة الدولة القومية التي باتت تشكل مضرباً لسهام القوى العالمية، فهي غير قادرة على تطوير اقتصاد مستقل، أو حتى الانشغال بأمورها الداخلية.[4] فما هي الدولة التي نسعى لها في الوقت الذي باتت الدولة القومية فاقدة معاني الوطنية والحرية تماماً؟ لقد أشار أغامبن إلى أنه «في حين تسمح الدولة المتقهقرة لقشرتها الفارغة بالاستمرار في الوجود على شكل بنية من السيادة والهيمنة الخالصتين، يتم دفع المجتمع بصورة لا رجعة فيها إلى النمط الاستهلاكي، وهو نمط يكون الهدف الأوحد للإنتاج فيه هو العيش المريح» (Agamben 2000, 112) فهل هذه هي الخلاصة المرجوة من عقود طويلة من النضال والتضحيات؟

أمّا الفكر القومي (في صيغته المعولمة على الأقل)، فهو ما يمكّن النخب من التخلي عن الموقف الوطني في سبيل التحالف مع القوى الاستعمارية سعياً لتحقيق سيادة الدولة بدلاً من سيادة الشعب. ما يجري في الغالب هو القبول بشروط المستعمِر من أجل تحقيق انتقال «سلس» للسيادة يضمن للنخبة الوطنية الوصول إلى سدة الحكم، ويضمن للقوة الاستعمارية الاستمرار في تحقيق لب مصالحها في الشكل النيوكولونيالي، عن طريق إنشاء منظومة تتمتع بمظهر الاستقلال السياسي، وتشكل في الوقت ذاته خلية استهلاكية خاضعة مرة لصندوق النقد الدولي، ومرة للخطاب النيوليبرالي القائل بضرورة تحويل المجتمع وأعضائه إلى سلع متداولة في السوق. أليس هذا هو الإغراء أو الإغواء الأكبر الذي شكل الطعم للفلسطينيين من أجل الانخراط في عملية سلام «بديلة» كان الوعد فيها أن تصبح غزة «سنغافورة الشرق الأوسط»، وهو وعد مكافئ لتصريح بلفور ولوعد ترامب بصفقة القرن، وهو يقوم على منطق ما يزال يردده، في حلة وطنية، المستثمرون من فلسطين وغيرها عند الحديث عن

4 في الحقبة الراهنة تقف المؤسسات الدولية الإمبريالية، كصندوق النقد الدولي وبنكه، للدولة ولمؤسساتها بالمرصاد، وكذلك الاحتكارات والساسة الذين يعملون على رعاية وحماية مصالح هذه الاحتكارات. ومن جهة أُخرى تشكّل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي ترادف في عولمتها الاحتكارات الكبرى تحدياً كبيراً للدولة. أمّا الإعلام الكبير، الذي يعمل كعدسة انتقائية تقوم بتكبير الأحداث والوقائع وتصغيرها وحجبها، وتعرض ما يناسبها بأشكال لا تدع أمام مستهلكيها خيارات للفعل السياسي، إلاّ تلك التي تتوافق مع الثنائيات الاستعمارية التي تعرض لها، فإنه يجعل من شبه المستحيل تفرغ الدولة لواجباتها التقليدية.

إعمار فلسطين وازدهارها.

إن استخدام الصفة القومية (كما الصفة الدينية) لتجميع القوى نجح في مناسبات متعددة، فالقاسم المشترك بينها هو أن المستخدِم كان مستغِلاً والمستخدَم مستغَلاً. ولذا فإن ربط المشروع التحرري الفلسطيني، والعربي بصورة عامة، بالفكرة القومية يجعل منه مشروعاً لقلب العلاقة الاستغلالية، وليس مشروعاً للقضاء عليها.

إن أحد أهم عناصر الشعور القومي، أو على الأقل سبل التعبير عنه، هو الارتباط بالأرض. بيد أن هذا الارتباط، ما لم يكن فلاحياً، فإنه يشكل تعبيراً عن الرغبة في مناوئة المستعمِر، الذي يسيطر على الأرض. أي أن هذا الارتباط يشكل ردة فعل، وليس جزءاً من الاستراتيجيا التحررية. يعلق إدوارد سعيد على رؤية القومي للتحولات التي فرضها الاستعمار والتي أدت، بنظرة استذكارية، إلى اغتراب الناس عن تقاليدهم الأصلية، وطرق حياتهم، ومؤسساتهم السياسية، ويقول إن «تفكيك الاستعمار بأثر رجعي، والذي عامل الأرض على أنها سابقة زمنياً لفعل الاغتراب الذي أوقعته الإمبريالية عليها، استخدم الكثير من صناعة الأسطورة.» (Said 2001, 77–78) وما نريد قوله هنا، هو أن العلاقة المفتعلة بالأرض، أو المبالغة فيها على أقل تقدير، لا تشكل أرضية مستدامة للمشروع التحرري. فقد أظهرت التجربة الفلسطينية أن شعار الارتباط بالأرض، وتنمية الشعور بالانتماء إليها لم يمكّنا الفلسطينيين من الحفاظ على الاقتصاد الزراعي، ولا على الريف الفلسطيني، بأي شكل من الأشكال.

وقد اقتبس ناثان واينستوك عن المصري ألبرت درة قوله إنه «باستخدام رأس المال والعلم، والاختيار السديد للمحاصيل المربحة، واختيار أساليب الزراعة المناسبة، تمكن اليهود من رفع إنتاجية الزراعة في فلسطين بصورة ملموسة.... وتعلم جيرانهم العرب بالتدريج من أساليبهم المحسنة.» (Weinstock 1973, 49) عن (Dorra 1946) واسترسل واينستوك في شرح الظاهرة مشيراً إلى أن مستوى معيشة العمال العرب في إسرائيل (في وقت كتابة مقالته في بداية السبعينيات من القرن الماضي) أفضل من مستوى معيشة أقرانهم في الدول المجاورة، تماماً كما هو مستوى معيشة السكان الأصليين غير البيض في جنوب أفريقيا العنصرية أفضل من مستوى معيشة أقرانهم في الدول المجاورة لهم (Weinstock 1973, 50)، مشيراً إلى ضرورة الاعتراف «بمنافع» الاستعمار.

لكن ما الذي يخفيه وراءه ما بدا كأنه اقتران رأس المال بالعلم؟ إن إضفاء الطابع القومي على اليهودية في المعادلة الصهيونية مكّن الحلف بين أغنياء اليهود في أوروبا والإمبريالية البريطانية من توفير جيش يعمل من جهة على حماية مصالح الإمبراطورية البريطانية (على وجه التحديد تأمين الضفة الشرقية من قناة السويس – ذلك بإجماع المؤرخين والمحللين من شتى الاتجاهات بما في ذلك الصهاينة)، ومن إنجاز البنية التحتية للاستثمارات الرأسمالية في فلسطين بتكاليف زهيدة ناجمة عن روح العمل التعاوني، والتطوع التي تم بثها بين المهاجرين اليهود (بالإضافة إلى استخدام الفكر الاشتراكي المنتشر بينهم). أي أن إضفاء الطابع القومي على الحركة الصهيونية (تحويل اليهود إلى قومية يعمل أعضاؤها على إنشاء وطن قومي لهم) مكن أصحاب المشروع من استبدال المرتزقة، واستبدال استعباد السكان الأصليين (وهي الصيغ الدارجة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الاستعمارية، وتلك التي تنتمي إلى فصيلة الاستعمار الاستيطاني بصورة خاصة)، بالاستثمار المدعم بجيش يعمل بدوافع الانعتاق (وهي صورة متكررة نراها في المجموعات الدينية المتطرفة – وهو ما يفسر نجاعة ربط الدين بالقومية والوطن في المشروع الاستعماري الصهيوني)، ووفر على القوة الإمبريالية (بريطانيا) تكاليف الحرب، وأوجد لها جيشا مجانياً مضافاً إلى خدمة مصالحها في المنطقة. أي أن الحركة الصهيونية شكلت استعماراً مأجوراً، أو استعماراً بالوكالة!

لننظر إلى الطاقة البشرية التي سخرتها الصهيونية (المهاجرون اليهود) في تحقيق مشروعها الاستعماري، والتي شكلت جزءاً من بنية المستعمِر ذاته. فالذريعة المستخدمة كانت دينية، والهدف المعلن وطني قومي، أما الحجة لتشكيل هذا الهدف، فتشكّل إثني دأبت الصهيونية الإسرائيلية على محاولة إثباته على المستوى الجيني! يصف الفيلسوف جيجيك هذه الحالة بكلمات ساخرة: «إسرائيل – الممثل الرسمي للحداثة الليبرالية الغربية في المنطقة، تشرعن نفسها بهويتها الدينية الإثنية، بينما يشرعن الفلسطينيون، المتهمون بـ«الأصولية» ما قبل الحداثية، مطالبهم بلغة المواطنة العلمانية.... وتكمن المفارقة الأكبر في أن الإسرائيليين يشكلون، بحسب بعض الاستطلاعات، أكثر شعوب العالم إلحاداً، فلا يعتقد نحو 70٪ منهم بأي صورة من صور الألوهة، لكن مرجعهم المتعلق بالأرض يعتمد على إنكار صنمي الطابع: «أنا أعلم جيداً أن الله غير موجود، لكني، مع ذلك، أعتقد أنه منحني أرض إسرائيل

الكبرى.» (Žižek 2008, 123–124)

ثمة عنصر آخر من عناصر الشعور القومي، هو الشعور الوطني، أو الانتماء إلى السكان الأصليين. وهو، جزئياً على الأقل، من نتاج الثنائية الاستعمارية التي تصر على أن تجعل من المستعمَر آخراً، والذي بدوره يجعل من المستعمِر آخراً، أي يقلب العلاقة، لكنه يحافظ عليها. وتشكل هذه الأصلانية تجسيداً للمشروع الاستعماري، فهي «قبول رضائي بتبعات الإمبريالية، وقبول بالتقسيمات الدينية والسياسية الراديكالية التي تُفرض على أماكن مثل إيرلندا، والهند، ولبنان، وفلسطين من قبل الإمبريالية ذاتها.» (Said 2001, 82)

فما هي العبرة من إضفاء الطابع القومي أو الإثني أو الديني على المشروع التحرري الفلسطيني؟ هل تكمن في مجاراة الصهيونية؟ أم في تحقيق مصالح أغنياء الفلسطينيين من أجل التنافس على رضا بريطانيا العظمى؟ أم إيجاد مشروع استعماري بجيش من المتطوعين العرب تحت شعار تحرير الأوطان؟ أو جيش من المتطوعين المسلمين لتحرير المقدسات (على أمل إنتاج حرب هلالية على غرار الحروب الصليبية؟) لا ضير في وجود عناصر من هذا القبيل في تاريخ مشروعنا الوطني– فتعدد المصالح، وطبيعة المرحلة، وسياق مشروع النهضة العربية المتسم بالإعجاب بالمستعمِر، والتحولات في الدولة العثمانية، وربما الجهل، وغيرها تجعل من المفهوم (والمقبول) وجود اعتبارات من هذا النوع في بدايات القرن العشرين، وحتى منتصفه. أمّا استمرار هذه التوجهات والاعتبارات حتى هذا اليوم، بل تفاقمها وانتقالها من الإعجاب بفكرة الدولة القومية إلى استعارة النسخة الصهيونية من الخطاب القومي (بما في ذلك دمج الإثني مع الديني في الصورة الصهيونية القائلة بالدولة اليهودية)، وتغلغل هذه التمظهرات في الخطاب والعمل الوطنيين، ولدى أصحاب الاتجاهات الفكرية المتعددة، فيشكل إشارة مؤرقة إلى تغلغل البنى الاستعمارية (بما في ذلك الاستعمارية المأجورة) في تشكلات الحركة الوطنية، وهو ما يجعل من الأخيرة غير قادرة على الاضطلاع بدورها التحرري المفترض. فلنتأمل الشعارات المستخدمة في الخطاب الفلسطيني الذي تشترك فيه القوى الوطنية اليمينية واليسارية (العلمانية منها والدينية): الحق التاريخي في فلسطين (رداً على الحق التاريخي الذي تدعيه الصهيونية)، والعاصمة الأبدية لفلسطين (رداً على العاصمة الأبدية في الخطاب

الصهيوني)، وإعلان مواقف مرنة إزاء الولايات المتحدة مقرونة بالأمل في «تحييدها» ولو بعض الشيء!

لا يشكل هذا النمط من الاستنساخ[5] تعبيراً عن غياب القدرة على ابتداع عبارات وشعارات، لكنه يشكل إشارة إلى استعمار العقل. إنه يعبّر عن القبول بشروط الحالة الاستعمارية، ويطمح، بدلاً من إنهاء الاستعمار، إلى تغيير موقعه في ثنائية العلاقة الاستعمارية. وعلى الرغم من أني أجد في نفسي كل النفور من هذا الهدف، فإنه لا يسعني، مع ذلك، إلاّ أن أصرخ: هيهات!

كان إميل توما قد أشار إلى الظاهرة الغريبة في فلسطين التي لاحظها محمد عزة دروزة الذي كتب «في كل البلاد تقاس الوطنية بموقف القومي من الإمبريالية. أمّا في فلسطين فأصبح يُستساغ أن يكون من يعقد أواصر الصداقة مع الإنكليز ويخدم أغراضهم ويروج مطالبهم، أن يكون له شأن في الحركة القومية العربية إذا كان مناوئاً لليهود والحركة الصهيونية» (توما 2014، 137 – 138)

وبكلمات أُخرى، يتوجب علينا، على الرغم من أن المعركة فُرضت علينا، ألاّ نعيد تكرار ما قمنا به بعد تصريح بلفور، وبعد إعلان الانتداب، وبعد قرار التقسيم، وبعد النكسة، وهكذا دواليك.... بل علينا إعادة تعريف المعركة من حيث هي معركة تحررنا وليست المعركة الاستنزافية التي فرضها علينا الفعل الاستعماري. علينا عدم القبول بالمعركة كما صاغها صاحبها، بل الاستمرار في العمل من أجل الانتصار وفق استراتيجيتنا النضالية. هناك حاجة ملحة إلى وضع استراتيجيات أعتقد أنها غير موجودة.

المستقبل

انتقل مشروع التحرر الوطني الفلسطيني من مشروع لتحرير الإنسان، إلى مشروع لتحرير الأرض والإنسان، إلى مشروع لتحرير الأرض، ثم إلى مشروع لبناء الدولة، وهو اليوم يلهث وراء شبح لدولة فلسطينية ستولد هرمة! لا مناص من العودة إلى المشروع الأصلي – مشروع تحرير الإنسان. وأؤكد على «العودة» هنا، وليس البحث

5 عن التشابه بين أفكار قادة الفكر والعمل السياسي الفلسطيني وأفكار القادة الصهيونيين، انظر مقالة المفكر الناقد صادق جلال العظم: (Al–Azm 1988)

عن ملاذ جديد أو مشروع جديد. وبكل تأكيد ليس البحث عن راع جديد لعملية السلام!

إن الهدف في عملية النضال ضد الاستعمار هو التخلص من الاستعمار شكلاً ومضموناً، ويعني ذلك التخلص من أجزاء ومكونات وبنى النتاج الاستعماري التي تشكل، منفردة أو مجتمعة، عنصراً من عناصر عملية استدامة الحالة الاستعمارية (الاستعمار وتبعاته – وأتباعه إن شئتم). تتمظهر هذه التبعات في منصات وبنى الهيمنة وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: **أولاً**، الدولة وسلطاتها؛ **ثانياً**، السلطات الأُخرى المعاضدة للدولة؛ **ثالثاً**، البنى الثقافية الداعمة لهذه السلطات (سواء كانت المناهج، أو الإعلام، أو المؤسسات التربوية، أو الصالونات الثقافية والأدبية، أو المؤسسات البحثية، وما شابه)؛ **رابعاً**، النخب السائدة، بمن فيها النخب الاقتصادية، والعسكرية والأمنية والسياسية، ونخب المجتمع المدني، والنخب الثقافية والعلمية؛ **خامساً**، منظومة العلاقات الزبائنية وتشمل المصالح الناشئة في مرحلة التحرر الوطني، وتلك الناجمة عن الارتباط بالمنظومة الاستعمارية بالمعنى الواسع.

ربما يتبادر للبعض أن هذه دعوة إلى التطهير العرقي الذاتي! لكن المقصود هنا هو ليس القضاء على كل ما ورد أعلاه، إنما تفكيكه، وإعادة بنائه، وإعادة توجيه طاقته. فعظمة الثورة تكمن في قدرتها على تحويل الرعاع إلى ثوار، ثم إلى قادة، فما بالكم بالنخب!

أخلص إلى القول بضرورة تشخيص المشاريع الكولونيالية المتراكمة وصولاً إلى طَرْق القضية المركزية الضرورية لأي مستقبل: تحديد الهدف، ومن ثم تشخيص الأعداء والحلفاء، وتحديد سبل العمل. وبين هذه المهمات، المهمة الأكثر تعقيداً: اكتشاف الأعداء القابعين بيننا، ليس من أجل التطهير، أو على سبيل مطاردة الساحرات، لكن من أجل أن نتمكن من خوض معركة التحرر، التي طال أمدها، بقوى قادرة ومدركة لمصالحها في الصراع، بعزيمة لا يشوبها التردد كلما عُرض عليها فتات استعماري جديد.

المراجع

Agamben, Giorgio (2000). *Means without End*: *Notes on Politics* (*Theory out of Bounds*). Minneapolis, London: University of Minnesota Press.

Al-Azm, Sadik J. (1988). «Palestinian Zionizm.» *Die Welt des Islams*, *vol.* xxviii, pp. 90-98.

Allen, Amy (2008). *The Politics of Our Selves*: *Power*, *Autonomy*, *and Gender in Contemporary Critical Theory*. New York: Columbia University Press.

Dorra, Albert (1946). «Palestine and the Economic Development of the Middle East.» In *Paletine's Economic Future*: *A Review of Progress and Prospects*. Edited by Joseph. B. Hobman. London: Percy Lund Humphries, pp. 98-104.

Eagleton, Terry (2001). «Nationalism: Irony and Commitment.» In *Nationalism*, *Colonialism*, *and Literature*, by Terry Eagleton, Fredric Jameson and Edward Said. London; Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 23-39.

Fanon, Frantz (2004). *The Wrethched of the Earth*. New York: Grove Press.

Khalidi, Rashid (1997). *Palestinian Identity*: *The Construction of Modern National Consciosness*. New York: Columbia Universtiy Press.

Lánczi, András (2015). *Political Realism and Wisdom*. New York: Palgrave Macmillan.

Said, Edward (2001). «Yeats and Decolonization.» In *Nationalism*, *Colonialism*, *and Literature*, by Terry Eagleton, Fredric Jameson and Edward Said. London; Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 69-95.

Smith, David Woodruff (2013). «Phenomenology.» *Stanford Encyclopedia of Philosophy*. 13 December. Accessed March 15, 2018. https://plato.stanford.edu/entries/phenomenology/#PhenPhen.

Weinstock, Nathan (Winter 1973). «The Impact of Zionist Colonization on Palestinian Arab Society before 1948.» *Journal of Paletine Studies*, vol. II, no. 2, pp. 49-63.

Žižek, Salvoj (2008). *Violence*. New York: Picador.

توما، إميل (2014). «جذور القضية الفلسطينية». حيفا: معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية الإسرائيلية.

حوراني، ألبرت (1997). «تاريخ الشعوب العربية». بيروت: دار نوفل.

سكرية، ميسون (صيف 2012). «فلسطين بين العولمة والدولة». فصلية «بدايات»، العدد الثاني، ص 107 – 110.